مواقف عربية داعمة للخطوة الأميركية تجاه إيران

«التعاون» يرحب بقرار ترامب و«الجامعة» تدعو لمراجـ

■ إيراني يطالع صحيفة تحمل صورة لترامب أثناء توقيعه إعادة العقوبات على إيران | إي.بي.إيه

■ عواصم - البيان، وكالات

رحّب مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، فيما دعت الجامعة العربية إلى مراجعة الاتفاق، وسط توالي الترحيب العربي بقرار الرئيس الأميركي.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، أمس، أنه يؤيد مراجعة الاتفاق النووي الإيراني غداة إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب منه.

وقال أبو الغيط في تصريحات وزعها مكتبه في القاهرة وأدلى بها في تونس، حيث يشارك في المؤتمر العام للمنظمة العربية للعلوم والتربية والثقافة (اليسكو) إن «هناك حاجة لمراجعة اتفاق خطة العمل المشتركة التي أبرمتها قوى دولية مع إيران لمراقبة أدائها النووي». وأضاف، تعليقاً على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران أن «الاتفاق الذي أبرم في 2015 كان يتناول بشكل حصري الشق النووي في الأداء الإيراني... ولطالما قلنا إن هذا العنصر على أهميته ليس العنصر الوحيد الذي يجب متابعته مع إيران لأنها تنفذ سياسات في المنطقة تفضي إلى عدم الاستقرار». وتابع أن إيران «حتى بدون البعد النووي تتبع سياسات نعترض عليها لأنها تستند إلى الإمساك بأوراق عربية في مواجهتها مع الغرب». وأشار الى أن قرارات القمم العربية الأخيرة «يتضح منها أن هناك ضيقاً عربياً شديداً إزاء الأسلوب الإيراني في المنطقة العربية ورغبة في تغييره».

مجلس التعاون يرحب

وأعرب أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبد اللطيف الزياني عن ترحيبه بقرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي، وإعادة العقوبات التي كانت مفروضة عليها.

وقال، في بيان، إن «الموقف الذي اتخذه الرئيس الأميركي موقف شجاع وجاء رغبة منه في ضمان خلو منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ورداً على سياسات إيران العدائية في المنطقة، والقائمة على التوسع والهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ورعاية ودعم التنظيمات الإرهابية، ومواصلة تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية، في مخالفة صريحة للقوانين والمواثيق الدولية، وبما يهدد أمن واستقرار المنطقة». ودعا المجتمع الدولي إلى مشاركة الولايات المتحدة في موقفها الحازم من الاتفاق حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين.

الكويت متفهّمة

كما أعربت الخارجية الكويتية عن احترامها وتفهمها للموقف الأميركي. ونقلت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القول إن الكويت وقد تابعت باهتمام بالغ إعلان ترامب انسحابه من الاتفاق، «تؤكد أنها قد رحبت بهذا الاتفاق عندما أعلن عنه عام 2015 خاصة وأنه قد اعتمد من قبل مجلس الأمن الدولي بالقرار 2231، وأكدت في حينها على ضرورة وفاء إيران بالتزاماتها الكاملة وفق معاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وأضاف المصدر أن «الكويت قد أكدت في حينه أن هذا الاتفاق سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، رغم إدراكها بأن هذا الاتفاق لا يلبي مشاغل وقلق دول المنطقة جراء السلوك الإيراني السلبي في التعامل مع دولها، والذي كانت تؤكد دائماً على ضرورة الالتزام في إطاره بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها وفق ما نصت عليه المواثيق والأعراف الدولية».

وأضاف المصدر بأنه «إذا كانت الولايات المتحدة قد اقترحت بعض التعديلات التي لم يتم اعتمادها وقررت اتخاذ موقف من ذلك الاتفاق، فإن دولة الكويت تحترم وتتفهم هذا الموقف الأميركي، خاصة ونحن نسعى جميعاً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة التي عانت طويلاً من الاضطرابات والحروب، مع التأكيد على موقف دولة الكويت الثابت والداعي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل».

دور عربي

وأكدت مصر أنها تتابع باهتمام كبير القرار الأميركي. وقالت وزارة الخارجية المصرية في بيان: «إذ تقدر مصر الحرص الأميركي والدولي على معالجة كافة الشواغل الإقليمية والدولية المرتبطة بالاتفاق النووي مع إيران والتدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية للدول العربية، فإنها تؤكد على ضرورة وفاء إيران بالتزاماتها الكاملة وفقا لمعاهدة عدم الانتشار النووي واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة السلاح النووي طرف بالمعاهدة، ويُعزز من فرص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الأمر الذي يُعضد الاستقرار والسلام بالمنطقة». كما ذكر البيان بموقف مصر الثابت الداعي إلى ضرورة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وسلامة شعوبها، وتعرب عن قلقها البالغ من أية سياسات تستهدف توسيع رقعة النفوذ في المحيط العربي والتأثير السلبي على الأمن القومي العربي. وأكدت مصر أهمية مشاركة الأطراف العربية المعنية في أي حوار حول مستقبل الأوضاع في المنطقة، وبصفة خاصة المرتبط باحتمالات تعديل الاتفاق النووي مع إيران، مطالبة كافة القوى الإقليمية، بما فيها إيران، بالتوقف عن تبني سياسات أو اتخاذ إجراءات تستهدف المساس بأمن المنطقة.

دعوة للتعاون

ودعت الحكومة الأردنية إيران إلى «التعاون» مع جميع الأطراف من اجل إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

الجبير: السعودية ستسعى لحيازة النووي

أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في تصريح لشبكة «سي إن إن» الأميركية، أمس، أن السعودية ستسعى لتطوير سلاح نووي في حال سعت إيران لذلك. ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الرياض «ستقوم بتصنيع قنبلة بنفسها» في حال استغلت طهران انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 لاستئناف برنامج للأسلحة النووية، قال الجبير «إذا حازت إيران على قدرات نووية سنبذل كل ما بوسعنا للقيام بالشيء نفسه».وبشأن الصواريخ الباليستية التي تطلق على المملكة قال الجبير «سنجد الطريقة المناسبة والوقت الملائم للرد على ذلك» مضيفاً «نسعى بكل ثمن لتجنب عمل عسكري مباشر ضد إيران، لكن سلوك إيران هذا لا يمكن أن يستمر، إنه يرقى إلى إعلان حرب». واشنطن - أ.ف.ب

«أخبار الساعة»: الانسحاب الأميركي احتواء للخطر الإيراني

■ أبوظبي - وام

أكدت نشرة أخبار الساعة أن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية بأعلى مستوى على طهران، ومعاقبة من يساعدها، لم يكن مفاجئاً للكثيرين، ليس فقط لأنه سبق وأن وصف هذا الاتفاق في أكثر من مناسبة بأنه «أسوأ اتفاق» في تاريخ الولايات المتحدة، وتعهد بالخروج منه والتوصل إلى اتفاق جديد يتضمن المزيد من القيود التي تحول دون حصول إيران على السلاح النووي، وإنما أيضاً لأن هذا القرار جاء ترجمة واضحة لاستراتيجية الأمن القومي الأميركية الجديدة التي أعلنها ترامب في ديسمبر الماضي، التي وضعت إيران ضمن التهديدات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي الأميركي.

مرحلة جديدة

وأضافت النشرة في افتتاحيتها تحت عنوان «انسحاب ترامب من الاتفاق النووي.. احتواء للخطر الإيراني»، إن «انسحاب ترامب من الاتفاق النووي يدشن لمرحلة جديدة في تعامل الولايات المتحدة مع إيران، لا تقتصر فقط على معالجة الثغرات التي تضمنها هذا الاتفاق، وفرض المزيد من القيود والعقوبات عليها للحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي، وإنما تتضمن أيضاً العمل على مواجهة السياسات الإيرانية المقوضة للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وخاصة أن خبرة السنوات التي أعقبت توقيع الاتفاق في يوليو من عام 2015، أكدت أن إيران تحاول استغلال هذا الاتفاق في الهيمنة، وفرض وصايتها السياسية على العديد من دول المنطقة وجعلها تدور في فلك مشروعها القائم على التمدد والتوسع والسيطرة، دون أي اعتبار لمبادئ السيادة الوطنية وحسن الجوار التي تؤكدها القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة، كما أن مليارات الدولارات التي حصلت عليها إيران بعد رفع العقوبات المفروضة عليها تم توجيهها إلى دعم الميليشيات الإرهابية بدلاً من إنفاقها في الداخل على المشروعات التنموية التي تسهم في تحسين أوضاع الشعب الإيراني، هذا في الوقت الذي واصلت فيه إيران تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية وتحدي إرادة المجتمع الدولي، بل إنها وظفت هذا البرنامج في استعراض قوتها العسكرية، وإيصال رسائل تهديد إلى دول المنطقة بأنها قادرة على استهدافها، سواء بشكل مباشر أو عبر أذرعها والميليشيات المرتبطة بها على النحو الذي كشفته الصواريخ الباليستية (الإيرانية الصنع) التي أطلقتها ميليشيا الحوثي الإرهابية تجاه الأراضي السعودية خلال الأشهر القليلة الماضية، وذلك في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن الدولي التي، تفرض على الدول الامتناع عن تسليح تلك الميليشيات بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

بداية جادة

ذكرت نشرة أخبار الساعة أنه حينما تم توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)، أعربت دول مجلس التعاون، والدول العربية بوجه عام، حينها عن أملها في أن يشكل هذا الاتفاق بداية لتغيير سلوك طهران العدائي، لكنها، وللأسف، تصورت أن هذا الاتفاق يطلق يدها، فواصلت سياساتها المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة، ولهذا فإن قرار ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني يمثل بداية جادة في التعامل مع إيران، واحتواء الخطر الذي تشكله على الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ماتيس: سنواصل العمل مع حلفائنا للتصدّي لنفوذ طهران

ترامب يهدد بـ«عواقب وخيمة جداً» حال استأنفت إيـ

■ ترامب يتحدث خلال اجتماع في البيت الأبيض | إي.بي.إيه

■ عواصم - البيان، وكالات

حذر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أمس، من «عواقب وخيمة جداً» في حال استأنفت إيران برنامجها النووي، بينما أكد وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس، أمس، إن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع حلفائها لمنع إيران من حيازة أسلحة نووية، في وقت طلب المرشد الإيراني علي خامنئي من الأوروبيين تقديم «ضمانات عملية» لإيران لكي تواصل التزامها بالاتفاق.

ورداً على سؤال بشأن ما ستقوم به واشنطن في حال استأنفت إيران مساعيها النووية، هدد ترامب قائلاً «ستكتشف إيران ذلك». وقال الرئيس الأميركي للصحافيين في البيت الأبيض «أنصح الإيرانيين بعدم إعادة العمل ببرنامجهم النووي، أنصحهم بذلك بقوة».

وقال ماتيس أمام لجنة في مجلس الشيوخ «سنواصل العمل إلى جانب حلفائنا وشركائنا لنضمن عدم تمكن إيران من حيازة سلاح نووي، وسنعمل مع آخرين للتصدي للنفوذ المؤذي لإيران». وأضاف «هذه الإدارة تبقى ملتزمة بإعطاء الأولوية لأمن ومصالح ورفاهية مواطنيها». وهاجم ماتيس إيران بسبب «أنشطتها المؤذية» ومنها دعمها للرئيس السوري بشار الأسد والمتمردين الحوثيين في اليمن. وقال «لم نشهد أي تراجع أو خفض لأنشطة إيران المؤذية في أنحاء المنطقة». لكنه أضاف «وفي نفس الوقت انسحبنا من خطة التحرك المشترك الشاملة (الاتفاق النووي الإيراني) لأننا وجدناه غير مناسب على المدى البعيد».

وقال جون بولتون مستشار ترامب إن الشركات الأوروبية التي لديها مصالح في إيران أمامها الآن مهلة ستة اشهر لإنهاء استثماراتها أو مواجهة عقوبات أميركية.

وأكد بولتون أن التعاون مع أوروبا بشأن إيران لم ينته. وقال لشبكة «فوكس نيوز» إن الولايات المتحدة «ستعمل مع الأوروبيين وغيرهم ليس فقط بشأن الملف النووي لكن كذلك بخصوص تطوير إيران صواريخ باليستية ودعمها المستمر للإرهاب وأنشطتها العسكرية التي تهدد أصدقاءنا».

طلب ضمانات

ووافق المرشد الإيراني علي خامنئي على السماح لطهران بالتفاوض على إنقاذ الاتفاق النووي، لكنه طالب بضمانات جدية لكي تبقى بلاده فيه. وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني أعلن أن وزير خارجيته محمد جواد ظريف سيجري مفاوضات مع الدول الخمس الأخرى الموقعة على الاتفاق (ألمانيا والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا) لمعرفة ما إذا كان بالإمكان إنقاذه. وصادق المرشد علنا على هذا القرار بالتأكيد على أن إيران لن تبقى في الاتفاق «بدون ضمانات عملية» من الأوروبيين.

وقال خامنئي خلال خطاب بثه التلفزيون الإيراني ويبدو أنه موجه إلى المدافعين عن الاتفاق ومن بينهم روحاني، «يُقال بأنّنا سنواصل مع ثلاثة بلدان أوروبيّة. لستُ واثقاً بهذه البلدان الثلاثة أيضاً».

وأضاف «إذا أردتم عقد اتفاق فلنحصل على ضمانات عمليّة وإلا فإن هؤلاء سيقومون جميعاً بما فعلته أميركا. إذا لم تتمكّنوا من أخذ ضمانات حتميّة - وأنا أشك فعلياً في أنكم ستتمكنون من ذلك - فلن يكون مقدوراً مواصلة السير ضمن الاتفاق النووي».

من جهته، اعتبر رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني أيضاً أن الانسحاب الأميركي يعطي لأوروبا فرصة أن تثبت أنه «لديها الثقل اللازم لتسوية المشاكل الدولية».

وجاء حديث لاريجاني خلال جلسة صاخبة للمجلس شهدت قيام عدة نواب من المحافظين المتشددين باحراق علم اميركي على المنصة وسط صيحات «الموت لاميركا». وعصر الأربعاء تظاهر نحو 200 إلى 300 شخص أمام مقر السفارة الأميركية السابقة في طهران واحرقوا أيضاً العلم الأميركي وسط هتافات «الموت لاميركا».

إنقاذ الاتفاق

وسارعت القوى الأوروبية والصين لإنقاذ الاتفاق، وتعهدت العمل على إنقاذ الاتفاق وحماية الشركات التي تعمل في إيران. وتبحث الأطراف الأخرى الموقعة على الاتفاق في سبل إنقاذه، ويرتقب أن يلتقي وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا مسؤولين إيرانيين الاثنين المقبل «لدراسة الوضع».

وقال الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون في مقابلة مع التلفزيون الالماني الحكومي تم بث مقاطع منها «اشعر بالاسف لقرار الرئيس الاميركي، اعتقد بانه خطأ، لذلك قررنا نحن الاوروبيين البقاء ملتزمين باتفاق العام 2015».

واضاف «سنحت لي الفرصة قبل قليل لقول ذلك للرئيس الايراني حسن روحاني».

ـــعة الاتفاق النووي

استخدم المال للتدخلات الخبيثة

قال السفير السعودي لدى واشنطن، الأمير خالد بن سلمان، إن «هذه التدابير ضد النظام الإيراني ليست موجهة نحو شعب أو طائفة معينة. لم يستخدم النظام المال من أجل رفاهية شعبه ورفع مستوى معيشته، بل استخدمه في تدخله الإقليمي الخبيث».

وأوضح السفير في تغريدة على تويتر: تؤيد المملكة العربية السعودية بشكلٍ كامل التدابير التي اتخذتها (واشنطن) فيما يتعلق بالاتفاق النووي. كان لدينا دائماً تحفظات فيما يتعلق ببنود الاتفاق، وبرنامج الصواريخ الباليستية، ودعم إيران للإرهاب في المنطقة. واشنطن - وكالات

وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق باسم الحكومة محمد المومني إن «موقف الأردن التاريخي والواضح هو دعم جميع الجهود والمبادرات الدوليّة، لإنهاء انتشار الأسلحة النوويّة وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع، بما في ذلك جهود الولايات المتحدة الأميركيّة في هذا المجال». وأكد المومني ضرورة «استجابة إيران لدعوات التفاوض التي دعا إليها الرئيس الأميركي، واستدامة الحوار، والتعاون مع جميع الأطراف من أجل إخلاء المنطقة من أسلحة الدّمار الشامل، والوصول إلى تفاهمات تمنع خطر انتشار الأسلحة النوويّة، وتوقف سباق التسلح الذي يهدّد العالم بأسره».

وأشار إلى أن «ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم يشكّل أهميّة قصوى لجميع الأطراف الإقليمية والدولية»، مؤكداً ضرورة «اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وضمان التزام إيران ببنود القانون الدولي، ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، والالتزام بمبادئ حسن الجوار».

كما أكد «دعم الأردن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النوويّة في جميع أنحاء العالم، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط».

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي د. يوسف بن أحمد العثيمين أن المنظمة كانت تأمل أن يؤدي توقيع الاتفاق النووي الإيراني إلى جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر استقراراً وهدوءاً، وقد رحّبت به في حينه، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث بل استخدم ذلك الاتفاق على عكس المأمول منه، وبما يتعارض وروح الاتفاق ومن ذلك تطوير الصواريخ الباليستية ودعم الإرهاب. كما أكد الدكتور العثيمين أن قرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق رسالة مهمة لمعالجة كل أشكال التدخلات في الشؤون الداخلية للدول.

بوتين قلق

دولياً، أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن قلقه البالغ حيال انسحاب ترامب من الاتفاق النووي. وذكر الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف أن بوتين أعرب لمجلس الأمن القومي عن «قلقه البالغ حيال هذا القرار وأكد مجدداً أهمية هذه الوثيقة».

وتراس بوتين الاربعاء اجتماعا لمجلس الامن الروسي. وقالت الرئاسة الروسية في بيان انه تم التطرق الى الوضع بعد اعلان ترامب وان المشاركين في الاجتماع عبروا «عن القلق العميق» و«اكدوا مجددا اهمية» الاتفاق. وشارك في الاجتماع رئيس الوزراء ديميتري مدفيديف ووزيرا الدفاع سيرغي شويغي والخارجية سيرغي لافروف اضافة الى مسؤول الاستخبارات الخاصة «اف اس بي» الكسندر بورتنيكوف، والاستخبارات الخارجية سيرغي ناريشكين.

وتم خلال اجتماع مجلس الامن الروسي التطرق الى الغارات الاسرائيلية مساء الثلاثاء على مواقع في سوريا، بحسب بيان الكرملين.

الصين تنتقد

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية إن بكين تأسف للقرار الأميركي، مؤكداً أن بكين مستمرة في الالتزام بالاتفاق. وأضاف الناطق جينج شوانج إن الاتفاق متعدد الأطراف، ساعد في الحفاظ على نظام حظر الانتشار النووي الدولي وساهم في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وأوضح أن الصين إلى جانب أوروبا سوف يستمران في الالتزام بالاتفاق، مضيفا أن بكين تحض جميع الأطراف على استخدام الدبلوماسية والعودة لتنفيذ الاتفاق النووي.

ودعت الهند إلى بذل الجهود الدبلوماسية لحل الخلاف حول الاتفاق. وقالت وزارة الخارجية الهندية في بيان «يجب أن تتواصل كل الأطراف على نحو بناء لمعالجة وحل القضايا التي أثيرت فيما يتعلق بخطة العمل المشتركة الشاملة».

خسارة أميركية

واعتبر الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن الولايات المتحدة ستكون من يخسر بانسحابها من الاتفاق. وقال في مقابلة مع شبكة «سي.إن.إن» الأميركية: «إيران لن تتنازل أبداً عن هذا الاتفاق وستلتزم به حتى النهاية». وشدد على أن «الولايات المتحدة هي من سيخسر لأن عليك أن تلتزم باتفاقية وقعت عليها. هذه ليست الطريقة التي تعمل بها الآليات الدولية. لا يمكنك إلغاء المواثيق والاتفاقيات الدولية بمشيئتك. وإذا كان هناك مستند يحمل توقيعك، فإن عليك احترام ذلك». وأشار في الوقت نفسه إلى وجود مخاوف من اندلاع أزمات جديدة في المنطقة، وشدد: «نحن لسنا بحاجة إلى أزمات جديدة».

وأكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التزام بلادها مع فرنسا وبريطانيا بالاتفاق. وقالت ميركل في برلين إن انسحاب ترامب من الاتفاق أمر فادح ومؤسف ومقلق.

المجلس الوطني الاتحادي يعرب عن تأييده قرار ترامب

■ **أبوظبي - البيان**

أكدت معالي الدكتورة أمل القبيسي رئيسة المجلس الوطني الاتحادي، على أن المجلس الوطني الاتحادي يعرب عن تأييده لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، ويرحب باستراتيجيته في هذا الخصوص، ويشدد على ضرورة تعاون المجتمع الدولي مع الإدارة الأميركية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بما يحفظ الأمن والاستقرار الدوليين.

جاء ذلك في كلمة معالي الدكتورة أمل القبيسي في افتتاح أعمال الجلسة التاسعة عشرة لدور الانعقاد العادي الثالث مِنَ الفَصلِ التَّشريعيِّ السادس عَشَرَ لِلمَجلِس في مقر المجلس بأبوظبي أمس.

وقالت معالي الدكتورة أمل القبيسي: يستنكر المجلس الوطني الاتحادي ويدين بأشد الصيغ والعبارات، الهجوم الإرهابي الذي استهدف مقر المفوضية العليا للانتخابات في العاصمة الليبية، طرابلس، يوم الأربعاء، الثاني من مايو، وكذلك تفجير مركز تسجيل الناخبين في شرق أفغانستان الذي وقع يوم الأحد الماضي، ونعرب عن خالص التعازي للشعبين الليبي والأفغاني وأسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

وأشارت معاليها إلى أن ما يربط هذين الاعتداءين الإرهابيين الإجراميين هو مواصلة تنظيمات الإرهاب ومن يدعمونها ويمولونها، مخططاتهم التآمرية، الرامية إلى محاولة عرقلة مساعي الشعوب لطي صفحة المعاناة، والوقوف بوجه رغبتها في استئناف مسيرة حياتها الطبيعية والفكاك من قبضة الإرهاب والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار.

وقالت نؤكد في هذا الإطار، موقف الإمارات الثابت والرافض لمختلف أشكال العنف والإرهاب أيا كان مصدرها ومنطلقاتها وأهدافها.

وقالت معالي الدكتورة أمل القبيسي: يؤكد استمرار خطر الإرهاب أهمية الجهود التي تبذلها دولة الإمارات على صعيدي الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية من أجل حشد طاقات المجتمع الدولي، وحكومات العالم وبرلماناته، للتصدي بشكل أكثر فاعلية للتطرف والإرهاب، كما يؤكد كذلك أهمية ما طرح في الاجتماع الثاني للمجموعة البرلمانية الاستشارية الدولية رفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف، الذي عقد بأبوظبي مؤخراً، بشأن ضرورة استباق تحولات التطرف والتنبؤ بمسارات الظاهرة الإرهابية من أجل الحيلولة دون وقوع المزيد من ضحايا الإرهاب، والتصدي للتطرف وأيديولوجياته في مختلف مناطق العالم.

وأشارت معاليها إلى أنه خلال الأسبوعين الماضيين تواصلت أعمال لجان المجلس، التي شهدت نشاطاً مكثفاً، كما شاركت الشعبة البرلمانية في الاجتماع الثاني للجنة البرلمانات الخليجية المعنية بتعزيز العلاقات مع البرلمان الأوروبي، والتي انعقدت بالكويت خلال الفترة من 29-30 أبريل 2018.

■ أمل القبيسي

انجازات

أشارت معالي الدكتورة أمل القبيسي إلى أن الإنجازات النوعية للدبلوماسية الإماراتية خلال السنوات الأخيرة، خير شاهد على التطور المتواصل في أداء وزارة الخارجية والتعاون الدولي بتوجيهات سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، وننتهز الفرصة لنعبر لسموه عن خالص التقدير والاحترام لدعم سموه القوي والمستمر لأنشطة الدبلوماسية البرلمانية وتشجيعه للشعبة البرلمانية للمجلس الوطني الاتحادي على المضي قدماً في تعزيز علاقات الإمارات الخارجية.

نجاح كبير

واستضاف المجلس الوطني الاتحادي الاجتماع الثاني للمجموعة الاستشارية البرلمانية الدولية رفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف يومي 2 و3 مايو الجاري، وقد أثمر الاجتماع عن نجاح كبير يضاف إلى سجل الدبلوماسية البرلمانية الإماراتية، لما نتج عنه من مخرجات وتوافقات بناءة حول تنفيذ أجندة المجموعة وأهدافها، سواء على مستوى التنسيق بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف، أو بإطلاق آليات تعاون برلمانية غير مسبوقة في مكافحة هذه الآفة البغيضة، فضلاً عما تحقق من نجاح فريد على صعيد تعزيز الوعي البرلماني الدولي بجهود دولة الإمارات في مكافحة الإرهاب والتطرف عبر استعراض أنشطة مركزي «هداية» و«صواب» وهي أنشطة وجهود حظيت بتقدير واحترام أعضاء المجموعة.

ويسعدني بهذه المناسبة أن أنقل لكم تحيات جميع المشاركين في الاجتماع، الذين عبروا عن شكرهم العميق للمجلس الوطني الاتحادي لاستضافة الاجتماع وتنظيمه بشكل مشرف لدولتنا.

وقالت معالي رئيسة المجلس الوطني الاتحادي نناقش في جلسة اليوم مشروع قانون اتحادي في شأن تنظيم وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وآخر في شأن نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي، وقبل أن نستهل نقاشنا نتقدم بالشكر إلى لجنة الدفاع والداخلية والخارجية على إعداد تقريري مشروعي القانونين، مشددة على أهمية هذين المشروعين في إطار تطوير منظومة القوانين الخاصة بوزارات الدولة وقطاعاتها الحيوية كافة كي تتمكن من مواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الدولة في علاقاتها الخارجية التي تتعمق وتتوسع وتزداد تشعباً وانفتاحاً، بما يستوجب تطوير القوانين المنظمة لأعمال هذه الوزارات لتمكينها من أداء أدوارها بشكل أكثر فاعلية.

ـــران برنامجها النووي

وكانت الرئاسة الفرنسية اعلنت قبل قليل ان ماكرون ونظيره الايراني اتفقا خلال محادثة هاتفية على «مواصلة العمل المشترك باتجاه كل الدول المهتمة لمواصلة تطبيق الاتفاق النووي».

وفي حديثه شدد ماكرون على ان الاولوية هي «لعدم استئناف النظام الايراني انشطته».

وتابع انه بات من الضروري «تكملة» الاتفاق القائم «حول النووي بعد 2025 وانشطة ايران البالستية في المنطقة وانشطتها الاقليمية خصوصا في العراق وسوريا واليمن ولبنان».

وأعلن ان اوروبا باتت «مكلفة بضمان النظام المتعدد الاقطاب» في العالم.

وحذر وزير الخارجية الفرنسي جان ايف لودريان من أن «خطر وقوع مواجهة حقيقي» مضيفاً إن أوروبا ستتحرك «لتجنب تفجر(نزاع) ينذر بحدوثه في حال.. عدم اتخاذ إجراءات».

ودعا وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون الولايات المتحدة إلى عدم إعاقة الآخرين عن تطبيق الاتفاق الذي وصفه بأنه «حيوي» لأمن بلاده. وقال جونسون أمام البرلمان البريطاني «أحض الولايات المتحدة على تجنب أي عمل يمكن أن يمنع الأطراف الأخرى عن مواصلة المضي في تطبيق الاتفاق» مضيفاً أن بريطانيا ستبقى ملتزمة بالاتفاق طالما هو «حيوي» لأمنها القومي.

وكانت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي قالت أمام البرلمان «نوافق أن هناك مسائل أخرى متعلقة بسلوك إيران في المنطقة». وأضافت «تلك المسائل تحتاج لأن تتم معالجتها ونحن نعمل على ذلك مع حلفائنا الأوروبيين وسواهم».

ودعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أوروبا إلى بذل المزيد من الجهود في صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة عقب قرار ترامب. وقالت إنها تعمل مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على «نهضة جديدة لأوروبا».

وستقوم الحكومات الأوروبية «ببذل كل جهد لحماية مصالح» شركاتها العاملة في إيران، بحسب مسؤول في الرئاسة الفرنسية.

وفي الصين شدد الناطق باسم الخارجية غينغ شوانغ ان بكين وهي من بين الدول الموقعة على الاتفاق ستواصل «المبادلات الاقتصادية والتجارية بصورة طبيعية» مع إيران رغم قرار ترامب. وقال غينغ إن بكين «ستواصل الحوار والتفاوض مع كل الأطراف».

إلغاء تراخيص «بوينغ» و«إيرباص» لبيع الطائرات إلى إيران

■ شركتا بوينغ وإيرباص عقدتا صفقات بعشرات مليارات الدولارات مع طهران | **أرشيفية**

■ **عواصم - وكالات**

أعلن وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين إن من المقرر إلغاء التراخيص الممنوحة لشركتي بوينغ وإيرباص لبيع طائرات ركاب إلى إيران، بعد قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني.

وكانت شركة الخطوط الجوية الإيرانية (إيران اير) طلبت 200 طائرة ركاب، من بينها 100 طائرة من ايرباص و80 من بوينغ إلى جانب 20 طائرة من إيه.تي.آر الفرنسية الإيطالية لصناعة المحركات المروحية. وتتوقف جميع الصفقات على التراخيص الأميركية نظراً للاستخدام الكثيف للمكونات الأميركية في الطائرات التجارية.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية، التي تنظم تراخيص الصادرات، إن الولايات المتحدة لن تسمح بتصدير طائرات الركاب التجارية والمكونات والخدمات إلى إيران بعد فترة 90 يوماً.

إلغاء تراخيص

وأبلغ منوتشين الصحافيين قائلاً «سيتم إلغاء تراخيص بوينغ و(إيرباص)... فبموجب الاتفاق الأصلي كانت هناك إعفاءات للطائرات التجارية والمكونات والخدمات، وستُلغى التراخيص القائمة».

وكانت شركة صناعة الطائرات الأوروبية إيرباص قالت إنها ستدرس قرار ترامب، مضيفة أن الأمر سيستغرق بعض الوقت.

وبعد فترة التسعين يوماً التي تنتهي في السادس من أغسطس، قالت وزارة الخزانة أيضاً إنها ستلغي ترخيصاً يسمح للشركات الأميركية بالتفاوض على صفقات تجارية مع إيران. وقال مصدر مطلع على الصفقة إنه كان من المفترض أن يسري ترخيص بوينغ حتى سبتمبر 2020.

وقبل تصريحات منوتشين، قال جوردون جوندروي الناطق باسم بوينغ «كما كنا طوال هذه العملية، سنظل نتبع الحكومة الأميركية».

وقال منوتشين إن من المحتمل أن تسعى بعض الشركات خلال الأشهر الثلاثة المقبلة للحصول على إعفاءات من العقوبات أو على تراخيص جديدة لإجراء أنشطة مع إيران، لكنه لم يحدد تلك الشركات.

وأضاف «هذا أمر سندرسه في كل حالة على حدة، ولكن بصفة عامة، أقول إن الغرض هو تطبيق العقوبات على نطاق شامل» مشيراً إلى أن هدف الإدارة الأميركية هو إغلاق النظام المالي الأميركي أمام إيران.

وأكد أن واشنطن تتصرف «بموجب العقوبات التي تحت إمرتنا بشكل مباشر أو ثانوي». ويعني ذلك أنه قد يتم استهداف الشركات الأوروبية التي لديها استثمارات أو عمليات في الولايات المتحدة في حال واصلت التعامل تجارياً مع إيران.

انهيار تاريخي للعملة الإيرانية والدولار بـ80 ألف ريال

■ ترامب لحظة توقيع إعادة العقوبات على إيران | أ.ف.ب

■ **طهران - وكالات**

منيت العملة الإيرانية بخسائر تاريخية بعد قرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي. وفور توقيع الرئيس الأميركي دونالد ترمب قرار الانسحاب، هبط الريال الإيراني إلى مستوى تاريخي جديد عند 80 ألف مقابل الدولار، ليقفز الدولار بنحو 5000 ريال فور إعلان انسحاب أميركا من الاتفاق النووي.

وبحسب بيانات، فإن بعض المواقع الإيرانية التي كانت تعلن سعر صرف الدولار توقفت عن الإعلان ومنها مواقع «إيران جيب»، «صراف الأولمبيك»، «دنياي اقتصاد» و«صرافي كيش».

وأكدت مصادر أن الدولار مفقود في الأسواق الإيرانية، وخاصة بعد أن قامت قوى الأمن باعتقال بعض التجار، ولم يجرؤ أحد على أن يبيع الدولار في الأسواق. وأشارت المصادر إلى أن بعض من لديهم دولار يقومون ببيعه بين معارفهم فقط، ولا يوجد سعر موحد.

نتائج إعلان انسحاب ترامب كانت ارتفاع أسعار الريال الإيراني مقابل الدولار والذهب والمسكوكات، حيث بلغ سعر صرف العملة الإيرانية 80 ألف مقابل الدولار الواحد، في رقم قياسي يسجل انهياراً تاريخياً. أما سعر المسكوكة الذهبية الإيرانية فبلغ 21 مليوناً و300 ألف ريال، أي شهدت زيادة فورية بمقدار 300 ألف ريال. كما ارتفع سعر الذهب إلى مليونين و750 ألفاً، أي بزيادة قدرها 180 ألف ريال.

واستقال رئيس البنك المركزي الإيراني، ولي الله سيف، أول من أمس، بعد أيام من تسجيل ثاني انهيار للعملة بغضون أسابيع، حيث بلغ سعر صرف الريال الإيراني 63 ألفاً مقابل الدولار.

وتراجع الريال الإيراني قبيل إعلان واشنطن موقفها من الاتفاق، في حين صرح رئيسُ البنك المركزي الإيراني، أن الانسحاب الأميركي من الاتفاق لن يكون له تأثير كبير في الاقتصاد، وهو ما لم يحدث تماماً بعد الانهيار التاريخي للعملة. من جهته، قال الصحافي الإصلاحي البارز، المقرب من رئاسة الحكومة الإيرانية، بهمن أحمدي أموي على «تويتر»، إن «روحاني وافق على استقالة سيف، ويبحث تعيين رئيس جديد للبنك المركزي».

وكان سيف قد عزا انهيار العملة إلى أسباب سياسية وضغوط خارجية، وتعهد أمام البرلمان، الشهر الماضي، بألا تشهد العملة انهياراً آخر، لكن أسعار الصرف سجلت رقماً قياسياً جديداً ومرشحاً للتصاعد.

وأعرب وزير الاقتصاد الألماني بيتر التماير، عن اعتقاده بأن المهم بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، هو تقليل الأضرار الناجمة عن ذلك. وفي تصريحات للقناة الثانية بالتلفزيون الألماني (زد دي إف)، قال الوزير، إنه عازم على إجراء محادثات مع فرنسا وبريطانيا حول مستقبل الاتفاقية.

واشار التماير إلى الحاجة الملحة إلى المزيد من الوحدة الأوروبية.